إتحافُ الإنسِ في الكلامِ على العَلَمَينِ واسمِ الجِنسِ

للعلّامة محمد بن محمد بن أحمد الأمير (ت ١٢٣٢ هـ)

دراسة وتحقيق

م. عبد الرزاق علي حسين العكيدي

جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات

المقدمة

باسم الله، والصلاة والسلام على معلم العلماء، وسيد خلق الله، النبيّ الأمّيّ سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن علم الوضْع من العلوم المهمة التي ينبغي لكل من تخصص في اللغة العربية، والعلوم الشرعية الإلمام به، أو بأصوله العامة ـ على اقل تقدير ـ، وعلم الوضْع: أصولٌ وقواعدُ باحثةٌ عن أحوال اللفظ من حيث الوضْع. وتأتي أهمية هذا العلم من تحديده أصلَ دلالات الألفاظ التي وضعت له، وبذلك يحصل التمييز بين الألفاظ، فيُعرف ما استُعمل منها على وجه الحقيقة، وما هو مجازٌ، ويتحدد العام منها، والخاص، ويتجلى الكلّي، والجزئي، وغير ذلك. وكل هذه الأمور لها أهمية كبيرة في عمل اللغوي، والنحوي، والصرفي، والبلاغي، والمفسّر، والفقيه، والمتكلم، والأصولي؛ لذلك يهتم به الأصوليون اهتماماً كبيراً، حتى أن أكثر من ألّفوا فيه كانوا من الأصوليين، ومن علماء العربية ممن اشتهروا بمعرفة الأصول، أمثال السعد التفتازاني، السيوطي، والأمير، والدسوقي، وغيرهم.

وعلم الوضْع فرع مهم من علوم العربية إذ يبحث في دلالات الألفاظ اللغوية، والدلالات النحوية، والدلالات الصرفية في أصل وضعها، ويعتمد اعتماداً كبيراً على علم المنطق؛ لذلك يقسّمه الأصوليون إلى: منطق، ولغة، ووضع. وكان القدامى من علمائنا يهتمون به فيدرسونه، ويُدّرسونه، لكنه أُهمل مؤخراً حتى كاد يصبح عِلماً من التراث انصرف عنه طالبوه، وانحسر مؤلفوه، ومن هذا المنطلق، اخترت هذه الرسالة المخطوطة، والموسومة بـ : (إتحاف الإنس في الكلام على العلمين واسم الجنس)، للعلامة محمد الأمير، التي حاول فيها التمييز بين عَلَم الشخص، وعَلَم الجنس، واسم الجنس، من حيث أصل وضعها، محاولةً مني لإحياء شيء من هذا العلم، ووضعه بين يدي الباحثين، وقد عانيت في عملي هذا قلة المؤلفات في هذا العلم، إذ أنّ اغلبها كان مخطوطاً، أو مختلطاً بين موضوعات علم المنطق؛ لذا اعتمدت بيان العبارات، وتوضيحها على كتب النحو التي عُرف عن مؤلفيها معرفتهم بعلم الوضع، والمنطق، والأصول، أمثال: الشيخ خالد الأزهري، والأشموني، والسيوطي، والصبّان، والشيخ الخضري، وغيرهم.

وختاماً فإنّني لا أدّعي لهذا العمل كمالاً، فهو لا ينبغي لغيره سبحانه، فإن أكن مصيباً فيما ذكرت من توضيحات، وتخريجات، ففضل الله، ونعمته، وإن جانبت الصواب، فمن عند نفسي، وحسبي أنّي توخيت الصواب، وأستغفر الله، وأتوب إليه. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم.

الفصل الأول

الدراسة

- **المبحث الأول: حياة الأمير.**
- **المبحث الثاني: دراسة المخطوط.**

المبحث الأول: حياة الأمير

أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه[١]:

هو محمد بن محمد بن احمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباويّ[٢]، المالكيّ[٣]، الأزهريّ[٤].

وذكر الشيخ محمد بن محمد بن مخلوف في (شجرة النور الزكية) أنّه كان يُكنّى بـ (أبي عبد الله)[٥]، ولم أجد غيره ممن ترجم للأمير ـ بحسب ما وقفت عليه من المصادر ـ يذكر له هذه الكنية، أو غيرها من الكُنى.

أما لقبه، فإنه اشتهر بـ (الأمير)، وقد ذكر الجبرتي أصل هذا اللقب بقوله: ((اشتهر بالأمير، وهو لقب جده الأدنى (احمد)، وسببه أنَّ (احمد)، وأباه (عبد القادر) كانت لهما إمرةٌ بالصعيد))[٦]، وذكر قسم من المؤرخين أنه كان يُلقب بـ (شمس الدين) أيضاً[٧].

---

(١) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٣/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٦/٣، إيضاح المكنون: ٤٠٤/١، هدية العارفين: ٣٥٨/٦، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ٥٤/١٢، معجم المؤلفين: ١٨٣/١١، معجم المطبوعات: ٤٧٣، الأعلام: ٧١/٧.

(٢) نسبةً إلى ناحية (سَنَبُوْ) بفتح السين والنون، وسكون الواو، وهي قرية بالصعيد غربي النيل، بينها وبين النيل نحو ساعة، وهي واقعة فوق تلال قديمة في بحر القوصية، وهي من أعمال منفلوط بمديرية أسيوط بمصر، فيها ولد الأمير ونشأ. ينظر: معجم البلدان: ٢٦١/٣، مراصد الاطلاع: ٧٤٣/٢.

(٣) نسبةً إلى المذهب المالكي في الفقه، إذ كان الأمير من فقهاء المالكية. ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٦٢، الأعلام: ٧١/٧.

(٤) نسبةً إلى الجامع الأزهر بمصر الذي تلقى فيه الأمير تعليمه، وصار من علمائه البارزين. ينظر: الأعلام: ٧١/٧.

(٥) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٦٢.

(٦) عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٣/٣.

(٧) ينظر: إيضاح المكنون: ٤٠٤/١، معجم المؤلفين: ١٨٣/١١.

ثانياً: مولده ونشأته:

انحدر الأمير من أسرة مغربية الأصل، ثم نزلت بمصر، واستقرت في ناحية سَنَبو[١]، واتفق المؤرخون على أنَّ الأمير ولد في ناحية سَنَبو من أعمال منفلوط بمديرية أسيوط بمصر في شهر ذي الحجة من سنة (١١٥٤هـ)[٢]، ونشأ فيها، وختم القرآن بها وهو ابن تسع سنين، ثم التحق بالأزهر، واتصل بعلماء عصره، واجتهد في تحصيل العلوم، وأول ما حفظ متنَ الآجرومية، وسمع سائر (الصحيح والشفاء) للقاضي عياض على علي بن العربي السقّاط، وحضر دروس أعيان عصره، فأتقن العربية، وفِقْهَ الشافعي والحنفي، والقراءات، والهيئة، والهندسة، والفلكيات، والحكمة، وغير ذلك، وإليه انتهت الرئاسة في العلوم بالديار المصرية[٣].

ثالثاً: شيوخه:

اتصل الأمير بعدد من العلماء في مصر، وتلقى عنهم دروساً في مختلف العلوم، ومن أشهر هؤلاء العلماء[٤]:

١. محمد بن محمد بن محمد الحسنيّ، التونسيّ، المغربيّ، المالكيّ، الشهير بـ (البليديّ)، (ت١١٧٦هـ) [٥]، درس عليه (شرح سعد الدين على عقائد النسفي)، و(الأربعين النووية).

٢. يوسف بن سالم بن احمد الحفنيّ (ت١١٧٦هـ) [٦]، حضر له: (آداب الفهم)، و(بانت سعاد).

٣. محمد الحفنيّ (ت١١٨١هـ) [٧]، حضر له مجالس من (الجامع الصغير)، و(الشمائل)، و(النجم الغيطي في المولد).

---

(١) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٣/٣.

(٢) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٣/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٦/٣، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر: ١٦١، معجم المؤلفين: ١٨٣/١١، معجم المطبوعات: ٤٧٣، الأعلام: ٧١/٧.

(٣) تنظر نشأته، وتلقيه العلوم في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٣/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٦/٣-١٢٦٧، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر: ١٦١، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ٥٤/١٢.

(٤) ينظر في شيوخه: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٣/٣-٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٧/٣، إيضاح المكنون: ٤٠٤/١، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ٥٤/١٢، معجم المؤلفين: ١٨٣/١١.

(٥) تنظر ترجمته في: إيضاح المكنون: ١٣٩/١، معجم المؤلفين: ٢٧٥/١١.

(٦) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٦٣/١.

(٧) تنظر ترجمته في: إيضاح المكنون: ٣١٩/١، معجم المؤلفين: ٢٦٥/٩.

٤. احمد الجوهريّ، الخالديّ، الشافعيّ (ت١١٨٢هـ) [١]، حضر له: (شرح الجوهرة) للشيخ عبد السلام اللقاني، وتلقى عنه طريق الشاذلية.

٥. محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن خضر النفراويّ، المصريّ، المالكيّ (ت١١٨٥هـ) [٢]، تلقى عنه علوم مختلفة، كالبيئة، والهندسة، والفلكيات، والحكمة.

٦. حسن بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الزيلعيّ، العقيليّ، الجبرتيّ (ت١١٨٨هـ) [٣]، تلقى عنه الفقه الحنفي، وعلوم أخرى، كالبيئة، والهندسة، والفلكيات، والحكمة عن طريق تلميذه محمد بن إسماعيل النفراويّ.

٧. علي بن احمد بن مَكرَم الله الصعيديّ، العدويّ، المالكيّ، الأزهريّ، الشهير بـ (الصعيديّ) (ت١١٨٩هـ)[٤]، حضر له دروساً في الفقه، وكتب المعقول.

٨. أبو عبد الله محمد بن الطالب بن سودة المريّ، الفاسيّ، التاوديّ (ت١٢٠٧هـ)[٥]، حضر له: (شرح الموطأ على هلال المغرب)، وكان ذلك في الأزهر في سنة ورود أبي عبد الله بقصد الحج.

رابعاً: تلاميذه:

بلغ الأمير الريادة بين علماء زمانه؛ مما جعله مرجعاً لطلبة العلم، يتوافدون عليه؛ لينهلوا من علمه الغزير، وأهم من لازموه وأخذوا عنه[٦]:

١. الشيخ مصطفى بن احمد العقباويّ، المصريّ، المالكيّ (ت١٢٢١هـ)، ومن مؤلفاته: حاشية على شرح الهدهدي للسنوسية، في العقائد[٧].

٢. الشيخ محمد بن احمد بن عرفة المصريّ، المالكيّ، الشهير بـ (الدسوقيّ) (ت١٢٣٠هـ)، ومن مؤلفاته: حاشية على مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاريّ، في النحو[٨].

---

(١) تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين: ١٨٥/١.

(٢) تنظر ترجمته في: إيضاح المكنون: ٢٧/١، هدية العارفين: ٣٣٨/٢، معجم المؤلفين: ٦٠/٩.

(٣) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٣٠٠/١، معجم المؤلفين: ١٩٣/٣.

(٤) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١١٤/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٥) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١٤٢/٢، إيضاح المكنون: ٤١٩/١.

(٦) ينظر في تلامذته، ومن أخذوا عنه: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٦٣، إيضاح المكنون: ١/ ٤٠٤.

(٧) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٤٥٥/٦، معجم المؤلفين: ٢٣٩/١٢.

(٨) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٤٥٧/٦، معجم المؤلفين: ٢٩٢/٨.

٣. الشيخ حجازي بن عبد المطلب العدويّ، المالكيّ (ت١٢٣٢هـ)، ومن مؤلفاته: حاشية على مجموعة الأمير في فروع الفقه المالكيّ(١).

٤. الشيخ احمد بن محمد الصاويّ، المصريّ، الخلوتيّ، المالكيّ (ت١٢٤١هـ)، ومن مؤلفاته: حاشية على تفسير الجلالين(٢).

٥. الشيخ محمد بن محمد السنباويّ، المالكيّ، الشهير بـ (الأمير الصغير) (ت١٢٤٦هـ)، ومن مؤلفاته: مسلسل عاشوراء(٣).

٦. الشيخ احمد بن احمد الشباسيّ، المالكيّ، الأزهريّ، الشهير بـ (مِنَّة الله) (ت١٢٩٢هـ)، ومن مؤلفاته: رسالة في البسملة، والعجالة في لفظ الجلالة(٤).

٧. الشيخ علي بن عبد الحق القوصيّ، الحجاجيّ، فقيه مصريّ من المالكية (ت١٢٩٤هـ)، له علم بالفلك، والأدب، ومن مؤلفاته: إيقاظ الوسنان في العمل بالسُّنّة والقرآن(٥).

خامساً: مؤلفاته:

خلّف الأمير بعده عدداً من المؤلفات التي حملت نتاج عقله من العلوم، وأكثر مؤلفاته كانت حواشيَ، وشروحاً(٦)، وأهم هذه المؤلفات:

١. إتحاف الإنس في الكلام على العلمين واسم الجنس(٧)، وهي رسالتنا هذه التي نقوم بتحقيقها.

٢. الإكليل في شرح مختصر خليل، وهو في الفقه المالكيّ(٨)، وهو مخطوط(٩).

٣. انشراح الصدر في بيان ليلة القدر، وهو مطبوع(١٠).

٤. بهجة الأنس والائتناس شرح زارني المحبوب في رياض الآس، وهو مطبوع بمصر طبعة حجرية(١١).

---

(١) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ٢٦٣/٥، معجم المؤلفين: ١٨٩/٣.

(٢) تنظر ترجمته في: هدية العارفين: ١٨٤/٥، معجم المؤلفين: ١١١/٢.

(٣) تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين: ٢٦٥/١١.

(٤) تنظر ترجمته في: معجم المؤلفين: ١٥٦/١.

(٥) تنظر ترجمته في: الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ١٣٩/١٤.

(٦) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٤/٣، الأعلام: ٧١/٧.

(٧) ورد باسم: (إتحاف الإنس في الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس) في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٤/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٩/٣، إيضاح المكنون: ٥٧٨/١.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون: ٥٧٨/١، معجم المؤلفين: ١٨٣/١.

(٩) ينظر: الأعلام: ٧١/٧.

(١٠) ينظر: الأعلام: ٧١/٧.

(١١) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٣.

٥. تفسير سورة القدر، وهو مخطوط[١].

٦. تفسير المعوّذتين، وهو مخطوط[٢].

٧. ثمر التمام في شرح آداب الفهم والإفهام[٣].

٨. حاشية على إتحاف المريد، وهو شرح الشيخ عبد السلام اللقاني على جوهرة التوحيد، وهي مطبوعة[٤].

٩. حاشية على شرح ابن هشام لمختصر الشذور، وهي مطبوعة[٥].

١٠. حاشية على شرح الزرقاني على العزّيّة، وهي مطبوعة[٦].

١١. حاشية على الشنشوري على الرّحبيّة في الفرائض[٧].

١٢. حاشية على شرح الشيخ خالد على مقدمة الأزهرية[٨].

١٣. حاشية على الشيخ عبد الباقي على المختصر[٩].

١٤. حاشية على شرح العشماوية لابن تركي، وهي مطبوعة[١٠].

١٥. حواشٍ على المعراج[١١].

١٦. حاشية على مغني اللبيب، وهي مطبوعة[١٢].

١٧. حاشية على شرح الملوي على السمرقندية في الاستعارات، وهي مطبوعة .

---

(١) ينظر: الأعلام: ٧/٧١، فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٢١.

(٢) ينظر: الأعلام: ٧/٧١، فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٢١.

(٣) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨، إيضاح المكنون: ١/٥٧٨.

(٤) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٤.

(٥) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨، الأعلام: ٧/٧١.

(٦) ينظر: الأعلام: ٧/٧١.

(٧) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨.

(٨) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٤، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ١٢/٥٤.

(٩)ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨.

(١٠) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٤، الأعلام: ٧/٧١.

(١١) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨.

(١٢) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨، معجم المطبوعات: ٤٧٤، الأعلام: ٧/٧١.

١٨. رسالة في البسملة[١].
١٩. رفع التلبيس عما يُسأل به ابن خميس[٢].
٢٠. شرح رسالة البسملة والحمدلة للصبّان[٣].
٢١. شرح غرامي صحيح، وهو في الحديث[٤].
٢٢. شرح مختصر خليل[٥].
٢٣. ضوء الشموع على شرح المجموع، وهو مطبوع[٦].
٢٤. الكوكب المنير، وهو في الفقه المالكي، وهو مطبوع[٧].
٢٥. المجموع، وهو في الفقه المالكي، ألّفه وهو ابن إحدى وعشرين سنة، ثم حشّاه وشرَحَه[٨].
٢٦. مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين[٩].
٢٧. مناسك الأمير، وهو مطبوع[١٠].
٢٨. الوظيفة الشاذلية[١١].
٢٩. له ثبت مطبوع في أسماء شيوخه، ونُبَذ من تراجمهم، وتراجم من أخذوا عنهم[١٢].

---

(١) ينظر: فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٢١.
(٢) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨.
(٣) ينظر: فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٢١.
(٤) ينظر: فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٢١.
(٥) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨. وربما هو نفس (الإكليل في شرح مختصر خليل) آنف الذكر.
(٦) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٤، الأعلام: ٧/٧١.
(٧) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨، معجم المطبوعات: ٤٧٤.
(٨) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ٣/١٢٦٨، معجم المطبوعات: ٤٧٤، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ١٢/٥٥.
(٩) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٣/٥٧٤.
(١٠) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٤.
(١١) ينظر: معجم المطبوعات: ٤٧٥.
(١٢) ينظر: الأعلام: ٧/٧١.

سادساً: وفاته:

اجمع المؤرخون على أنَّ الأمير توفي في القاهرة يوم الاثنين، العاشر من ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وألف من هجرة النبي ﷺ[١]، وقد شُيّع في مشهدٍ مليءٍ بالاجتماع والازدحام، ودُفن بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي، بالقرب من عمارة السلطان قايتباي[٢].

المبحث الثاني: دراسة المخطوط

أولاً: وصف نسخ المخطوط:

اعتمدت في التحقيق على ثلاث نسخ خطيّة محفوظة في المكتبة الأزهرية بمصر، وفيما يأتي وصفٌ لهذه النسخ:

١. النسخة الأولى:

وهي النسخة التي اعتمدتها أصلاً، وأسميتها: (الأصل)، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم عام (٤١٦٠٩/٩٦٠ وضع)، وعدد أوراقها خمس ورقات، أي: عشر صفحات، من الحجم المتوسط، تتقدمها صفحة عليها ختم باسم الكتبخانة الأزهرية، وكُتب عليها: (وقف لله تعالى على من ينتفع به من طلبة العلم)، ومعدل السطور في كل صفحة هو سبعة عشر سطراً، ويتراوح عدد كلمات السطر الواحد بين (٥-٩) كلمات، وكُتبت بخط نسخ معتادٍ، وواضحٍ كبيرِ الحروف، ويعود تاريخ نسخها إلى يوم الثلاثاء، الخامس عشر من ربيع الثاني، من سنة (١١٩٧هـ)، وهذا يعني أنَّها نُسخت في حياة المؤلف، وقبل وفاته بخمسٍ وثلاثين سنة، أي أنَّ عمر المؤلف وقت نسخها ثلاثٌ وأربعون سنة، وقام بنسخها ناسخٌ يدعى: (حسين زريق)، وهي نسخة واضحة الخط، ومُيزت بعض كلماتها بخطٍ تحتها باللون الأحمر، ولا يوجد فيها سقط إلّا نادراً في بعض الكلمات التي كثيرا ما استدركها الناسخ في الحاشية، حتى أنه في بعض الأحيان كان يستدرك حروفاً ناقصة من الكلمة، فمثلاً: كتب (استحضارها) بهذا الشكل: (استحضا)، ثم استدرك النقص الذي فيها في الحاشية، فكتب: (رها)، وكتب (الاعتبارات): (الاعتبارا)، ثم استدرك في الحاشية فكتب: (ت). وهذه النسخة تكاد تخلو من الضبط بالشكل، باستثناء كلمات قليلة جداً ضبطها الناسخ، وامتازت هذه النسخة بخلوها من الأخطاء اللغوية، والنحوية، والإملائية، إلّا في الكلمات التي تحوي همزة فإنه يلين الهمزة، مثل: (سؤال، رأي، يأتي)، فقد كتبها: (سوال، راي، ياتي)، وكان يقصر الممدود ـ عموماً ـ، مثل: (الحكماء، ابتداء)، فقد كُتبت:

(١) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٤/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٧٠/٣، كنز الجوهر: ١٦٢، معجم المؤلفين: ١٨٣/١١، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ٥٥/١٢.

(٢) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٤/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٧٠/٣.

(الحكما، ابتدا)، وأحياناً يخطئ في كتابة الهمزة إملائياً، مثل: (الجزئي، لم يعتبر الاستحضار جزءاً)، فقد كُتبت: (الجزءي، لم يعتبر الاستحضار جزؤ)، وأخطأ في جمع (ثقة) فلم يجمعها على: (ثقات)، وإنما على: (ثقاة).

ولاختيار هذه النسخة أصلاً أسبابٌ سوف أُبيّنها لاحقاً في منهج التحقيق ـ إن شاء الله ـ.

٢. النسخة الثانية:

وقد أسميتها: (أ)، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم عام (٢٢٧٥٠/١٤٩ وضع)، وعدد أوراقها خمس ورقات، أي: عشر صفحات، من الحجم المتوسط، تتقدمها صفحة عليها ختم باسم الكتبخانة الأزهرية، وعنوان الرسالة، لكنه بخط يختلف عن الخط الذي كُتبت به الرسالة، وهو على الأرجح من كتابة أحد مالكيها، أو أحد موظفي المكتبة، وألحقَ الناسخ في آخرها صفحةً وربع صفحة من رسالة أخرى تبتدئ بقوله: ((قاعدة من علم الحكمة، كل مركّب لابدّ فيه من عللٍ أربعة .....))، ومعدل السطور في كل صفحة من هذه النسخة هو تسعة عشر سطراً، ويتراوح عدد كلمات السطر الواحد بين (٦-٩) كلمات، وكُتبت بخط نسخ معتادٍ، وواضحٍ متوسطِ الحروف، وهي نسخة عن نسخة المؤلف، وهذا ما ذكره الناسخ بقوله: ((تمّ سنة ١٢٨٧ هكذا بخط المؤلف))، وتمّ نسخها من ناسخ يدعى: (محمد أمين)، وذكر في نهاية النسخة تاريخ الانتهاء من نسخها والذي كان في العام (١٢٨٧هـ)، وتمتاز هذه النسخة بالضبط بالشكل لكثير من الكلمات، ومُيّزت بعض الكلمات باللون الأحمر، وعليها تعليقات في الحاشية لجامعها، اذ كان يُنهي كل تعليق بعبارة: (ا.هـ. جامعه)، واختصر الناسخ كلمة (ظاهر)، ومثناها، وجمعها بلفظ (ظه) أينما وردت في المخطوط، وتكاد هذه النسخة تخلو من الأخطاء اللغوية، والنحوية، والإملائية إلّا فيما يتعلق بالهمزة، فإنَّنا نلاحظ فيها قصر الممدود، مثل: (الابتداء، الحكماء، إجراء)، فقد كُتبت: (الابتدا، الحكما، إجرا)، وغيرها، كما نلاحظ تليين الهمزة، مثل: (مجيء، رأي، سؤال، فيأتي)، فقد كُتبت: (مجي، راي، سوال، فياتي)، ولا يوجد في هذه النسخة سقط، إلّا القليل، إذ لا يتجاوز أربع عبارات، وفيها كلمات قليلة زائدة عن النسختين الأخريين، وهي لا تؤثر في معنى العبارة، وإنما هي توضيح لها.

٣. النسخة الثالثة:

وقد أسميتها: (ب)، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم عام (٢٢٧٤٩/١٤٨ وضع)، وعدد أوراقها ست ورقات، من الحجم المتوسط، أربعٌ منها تحتوي كل منها على صفحتين، أي أنَّ عدد صفحاتها ثمان صفحات، والورقتان الباقيتان حوت كل واحدة منهما صفحة واحدة، إحداهما في أول المخطوط، وقد خُصصت للعنوان، والأخرى في نهايته مخصصة

للخاتمة، وبلغ معدل السطور في كل صفحة خمسة عشر سطراً، ويتراوح عدد كلمات السطر الواحد بين (٧-١١) كلمة، وكُتبت بخط نسخ معتادٍ، وواضحٍ متوسطِ الحروف، ولا يوجد فيها ما يشير إلى تاريخ نسخها، كما لم يُذكر اسم ناسخها، وفيها سقط لبعض العبارات، ولكثير من الكلمات، وهي تخلو من الضبط، واستدرك الناسخ بعض ما سقط منه في الحاشية التي حوت ـ أيضاً ـ على تصحيح بعض الأخطاء، وعلى هذه النسخة بعض التعليقات التوضيحية في الحاشية، ولم يذكر الناسخ لمن هذه التعليقات، وهذه النسخة كالنسختين السابقتين قُصر فيها الممدود، ولُيّنت الهمزة في جميع الكلمات التي تحوي الهمزة، إلّا القليل منها، ويُضاف إلى ذلك كثرة الأخطاء الإملائية، مثل: (ذلك، فإن)، فقد كُتبت: (ذالك، فاءن)، وغيرهما، ومثل هذه الأخطاء كثيرة جداً، كما يكثر فيها زيادة همزة إلى (أل) التعريف إذا دخل عليها حرف منفرد، مثل: (بالإطلاق، فالأمور، وبالجملة)، فقد كُتبت: (باالإطلاق، فاالأمور، وباالجملة)، وغيرها، وهذه سمة غالبة في هذه النسخة، كما يغلب فيها تجزئة الكلمة في نهاية السطر، فيكتب قسماً منها، ويكمل الباقي في بداية السطر التالي، فمثلاً: (الماهيّة)، فقد كتبها في نهاية السطر: (الما)، وفي بدية السطر التالي أكملها فكتب: (هية)، و(المغايرة)، كتبها في نهاية السطر: (المغا)، وفي بدية السطر التالي أكملها فكتب: (يرة)، و(الوضع)، كتبها في نهاية السطر: (الو)، وفي بدية السطر التالي أكملها فكتب: (ضع)، و(للمشخصات)، كتبها في نهاية السطر: (للمشخصا)، وفي بدية السطر التالي أكملها فكتب: (ت)، و(الإطلاق)، كتبها في نهاية السطر: (الإطلا)، وفي بدية السطر التالي أكملها فكتب: (ق)، كما كثر فيها كتابة الألف المقصورة ياءً، مثل: (بمسمى، تخفى، معنى، إلى، على)، فقد كُتبت: (بمسمي، تخفي، معني، إلي، علي)، وغيرها.

ثانياً: اسم المخطوط، ونسبته إلى الأمير:

لا شكّ في نسبة هذه الرسالة إلى الأمير، فهو قد صرّح بذلك بنفسه في مقدمة ما بين أيدينا من نُسخ المخطوط قائلاً: ((فأقول، وأنا الفقير محمد الأمير))، كما اتفق مَن ترجم للأمير على نسبة هذه الرسالة إليه[1].

أما اسم هذه الرسالة، فقد ورد في نسخة المخطوط (الأصل) باسم: (إتحاف الإنس في الكلام على العلمين واسم الجنس)، وورد في النسخة (أ) باسم: (اتحاد الإنس في الكلام على العلمين واسم الجنس)، وأظنه سهواً من الناسخ، والصحيح (إتحاف) كما ورد في نسخة

(١) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٤/٣، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٩/٣، إيضاح المكنون: ٥٧٨/١، معجم المطبوعات: ٤٧٣.

(الأصل)، وليس (اتحاد)؛ لأن من ترجم للأمير ذكره بهذا اللفظ، كما أنه ورد في النسخة (ب) بلفظ (إتحاف) أيضاً، ولكن بنقص كلمتي: (الكلام على)، إذ ورد في مقدمة الرسالة بلفظ: (إتحاف الإنس في العلمين واسم الجنس)، لكنه في صفحة العنوان ذكر بلفظ: (إتحاف الإنس في العلمي واسم الجنس)، وقد اختلف اسم الرسالة في الكتب التي ترجمت للأمير، فقد ذكره عبد الرحمن الجبرتي[١]، وعبد الرزاق البيطار[٢]، وإسماعيل باشا البغدادي[٣] بلفظ: (إتحاف الإنس في الفرق بين اسم الجنس وعَلم الجنس).

ومما تقدم نجد أنَّ هذه التسميات تتحد في جزء من العنوان، وهو: (إتحاف الإنس)، باستثناء نسخة المخطوط (أ)، وهو سهو ـ بحسب ظنّي ـ، كما تتفق التسميات من حيث المضمون في أنَّ موضوع الرسالة يتناول العلمين (عَلم الشخص، وعَلم الجنس)، واسم الجنس، باستثناء ما ذكره الجبرتي، والبيطار، والبغدادي، إذ اقتصرت التسمية عندهم على (اسم الجنس وعَلم الجنس)، وأرى أنه مستبعد، لأن هذه الرسالة تناولت الفرق بين عَلم الشخص، وعَلم الجنس، واسم الجنس، إذ أنَّ المؤلف ابتدأ بها على هذا الترتيب متناولاً تعريف كلٍّ منها، وبيان ماهيته، واعتماداً على هذا تترجح لدينا التسمية الواردة في نسخة المخطوط (الأصل)، وهي: (إتحاف الإنس في الكلام على العلمين واسم الجنس)؛ إذ أنَّ هذه التسمية تتطابق مع محتوى الرسالة، ولا سيّما أنَّ هذه النسخة نُسخت في حياة المؤلف، وتؤيدها النسخة (أ)، وهي نسخة عن نسخة المؤلف، إذ تتطابق التسمية فيها مع تسمية نسخة (الأصل) ولا تختلف عنها إلّا في كلمة (إتحاف)، التي كتبها الناسخ (اتحاد)، وهو سهو واضح؛ إذ أنَّه لا ينسجم مع باقي العنوان، كما أنه لا علاقة له بما تتضمنه الرسالة.

ثالثاً: سبب تأليف الرسالة، وزمن تأليفها:

صرّح الأمير في مقدمة رسالته بالسبب الذي دفعه إلى تأليفها، ذاكراً أنَّ هذا السبب يعود إلى إلحاح بعض طلبة العلم الذين يتمتعون بمكانة مرموقة عنده بأن يبين لهم الفرق بين العلمين واسم الجنس.

أما زمن تأليف الرسالة، فلا نعلم ذلك تحديداً ـ بحسب ما اطلعت عليه من المصادر ـ، ولكن أقدم النُسخ التي وقفت عليها النسخة التي اعتمدتها أصلاً، ويعود تاريخ نسخها إلى العام (١١٩٧هـ)، وعمر المؤلف وقتها ثلاث وأربعون سنة، وهذا الأمر وإن كان قد حددنا بأن تأليفها

(١) ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧٤/٣.
(٢) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ١٢٦٩/٣.
(٣) ينظر: إيضاح المكنون: ٥٧٨/١.

في النصف الأول ـ تقريباً ـ من عمر المؤلف، إلّا أنَّنا لا نعرف تاريخ تأليفها بالتحديد، فقد يكون في نفس العام الذي نُسخت فيه، أو أسبق من ذلك.

رابعاً: منهج المؤلف، وأسلوبه في الرسالة:

هذه الرسالة عبارة عن رسالة في علم الوضْع[١]، تناول فيها المؤلف عَلَم الشخص، وعَلَم الجنس، واسم الجنس، وكيفية التفريق بينها، وقد استهلّها بالبسملة تلتها مقدمة قصيرة جداً بيّن من خلالها عنوان الرسالة، وسبب تأليفها، وشرع بعدها بالحديث ـ ناسباً الكلام لنفسه ـ عن عَلَم الشخص، ثم عَلَم الجنس، ثم اسم الجنس، مفرّقاً في حديثه كل نوعٍ عن الآخرَينِ، معتمداً في ذلك كله على الأسلوب العقلي الذي يقوم على الجدل والدراسة والبحث، وهو المنهج الذي يسير عليه علماء المنطق، وهذا المنهج مألوف في كتب علم الوضْع، إذ أنَّ ما أُلف من رسائل وكتب في علم الوضْع تأثرت كثيراً بمنهج علم المنطق، وكانت متشابهة إلى حدٍّ كبير في ذلك المنهج، مع وجود اختلافٍ طفيفٍ لا يعدو أن يكون اختصاراً، أو شرحاً، أو تمثيلاً، أو تحشية[٢]؛ لذا نجد الأمير يستعمل مصطلحات علم المنطق وعباراته، واعتمد الأمير ـ أيضاً ـ طريقة السؤال والجواب (إن قلتَ ..... قلتُ .....) في معالجة الأفكار، فهو يطرح سؤالاً من سائل مُتخيَّل، ثم يجيب عليه.

وختم الأمير رسالته بخاتمة تناول فيها الماهيّة، والحقيقة، والهوية، متحدثاً عمّا تتحد به، وما يفرّقها بعضها عن بعض. ولم يتّبع الأمير تقسيماً، أو تبويباً معيناً لرسالته، وإنما عرضها سرداً مرةً واحدة.

خامساً: شواهده:

لم يعتمد الأمير في رسالته على الكثير من الشواهد، وإنما كانت شواهده قليلة جداً، فقد استشهد بالقرآن الكريم، وأقوال العلماء بحسب ما تقتضيه المسألة التي يتحدث عنها، ولعلّ حجم الرسالة المختصر، وتخصصها في جزئية محددة، هي: عَلَم الشخص، وعَلَم الجنس، واسم الجنس، كان وراء قلة شواهده.

بلغت شواهده آيتين من القرآن الكريم لم يستشهد بغيرهما، ولم يستشهد بأشعار العرب، ولا بأمثالها سوى ببيتٍ واحدٍ من ألفية ابن مالك في النحو.

---

(١) علم الوضْع: أصولٌ وقواعدُ باحثةٌ عن أحوال اللفظ من حيث الوضْع. ينظر: وضع واستعارة: ١٠، رسالة في فن الوضع (مطبوعة ضمن ثلاث رسائل): ٣.

(٢) ينظر في هذا المنهج: علم الوضع، دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة: ٥٠.

أما أقوال العلماء فقد أفاد منها واستشهد بها في بعض المواضع، واتّسم منهجه في النقل بنسبة ما ينقله من آراء إلى أصحابها مصرحاً باسم صاحبها، وباسم الكتاب ـ أحياناً ـ الذي ينقل منه، فقد نقل عن ابن مالك من ألفيته، وعن البدر الحفني من حواشيه على رسالة الوضْع، وعن التفتازاني من شرحه لتلخيص المفتاح، وعن العدوي عن شيخه محمد الصغير من دون الإشارة إلى كتبهما.

سادساً: منهج التحقيق:

اتّسم منهجي في التحقيق باتّباع الخطوات، والأساليب الآتية:

١. حاولت حصر نُسخ المخطوط، واستطعت العثور على النُسخ الثلاث التي تقدم الكلام عليها مفصّلاً.

٢. قمت بنسخ الرسالة معتمداً على النُسخ الثلاث، جاعلاً النسخة التي رمزت لها بكلمة: (الأصل)، والتي تقدم الحديث عنها أصلاً معتمداً، وكان اعتمادي عليها لأسباب أهمها:

أ. إنَّها أقدم النُسخ التي حصلت عليها، فقد تمّ نسخها في العام (١١٩٧هـ)، أي في حياة المؤلف، إذ أنَّها نُسخت قبل وفاة المؤلف بخمسٍ وثلاثين سنة، ومعلومٌ أنَّ نسخ كتاب في حياة مؤلفه يؤكد سلامة النسخة من التحريف، أو التغيير إلى حدٍّ كبير؛ إذ لابدّ أن يكون المؤلف قد اطلع عليها، وخصوصاً في مدة طويلة كهذه، فهي كفيلة بأن يطلع عليها في يومٍ ما.

ب. النسخة قليلة الأخطاء، وقليلة السقط قياساً بالنسختين الأُخريين، وربما قُرئت على المؤلف أو أحد العلماء؛ لوجود تصويبات على هامش بعض الصفحات، واستدراكات لما سقط منها في كثير من المواضع.

ج. النسخة واضحة الخط بالرغم من كونها تخلو من الضبط بالشكل.

٣. قابلت النسختين اللتين رمزت لأحدهما بالرمز: (أ)، وللأخرى بالرمز: (ب) مع النسخة التي اعتمدتها أصلاً، مبيناً الفروق والاختلافات في الهامش، ولم التزم باثبات عبارة نسخة (الأصل) في صلب النص بشكلٍ مطلق، بل ربما رجّحتُ ما في النسختين الأُخريين إن كان أقرب للصحة.

٤. قمت بتخريج الآيات القرآنية، والشعر العربي، وحصرت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾.

٥. قمت بحصر جميع الآراء، والنصوص التي نقلها المؤلف عن العلماء، وكتب المتقدمين، فنسبتها إلى مصادرها الأصلية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٦. وضّحتُ بعض المصطلحات المستعملة عند علماء الوضْع، وعلماء المنطق في الهامش، وحاولت تفسير بعض العبارات الغامضة في الهامش معتمداً على بعض الكتب أحياناً، وبما أفهمه من عبارة المؤلف أحياناً أخرى.

٧. ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في نص المخطوط معتمداً على كتب التراجم الموثوقة.

٨. نسّقت الرسالة بما يتفق مع تنظيم الطباعة الحديثة الذي خلت منه جميع نسخ المخطوط، وتبرز مظاهر هذا التنظيم في الأمور الآتية:

أ. التزمت علامات الترقيم، التي تساعد في فهم معنى النص.

ب. عملت فهارس فنيّة في نهاية النص المحقق، شملت الآيات القرآنية، والأشعار، والأعلام.

ج. رقمت صفحات الرسالة ترقيماً جديداً بحسب صفحات النص المحقق، مع وضع أرقام نسخة المخطوط الأصلية في أثناء الكلام كما هي في المخطوط (نسخة: (الأصل)) مشيراً إلى تقسيم الورقة الواحدة إلى صفحتين، رامزاً للوجه بـ (و)، وللظهر بـ (ظ)، حاصراً رقم الورقة ورمز الصفحة بين قوسين، وخط مائل: (/).

صفحة الغلاف من نسخة (الأصل)　　صفحة الغلاف من نسخة (أ)

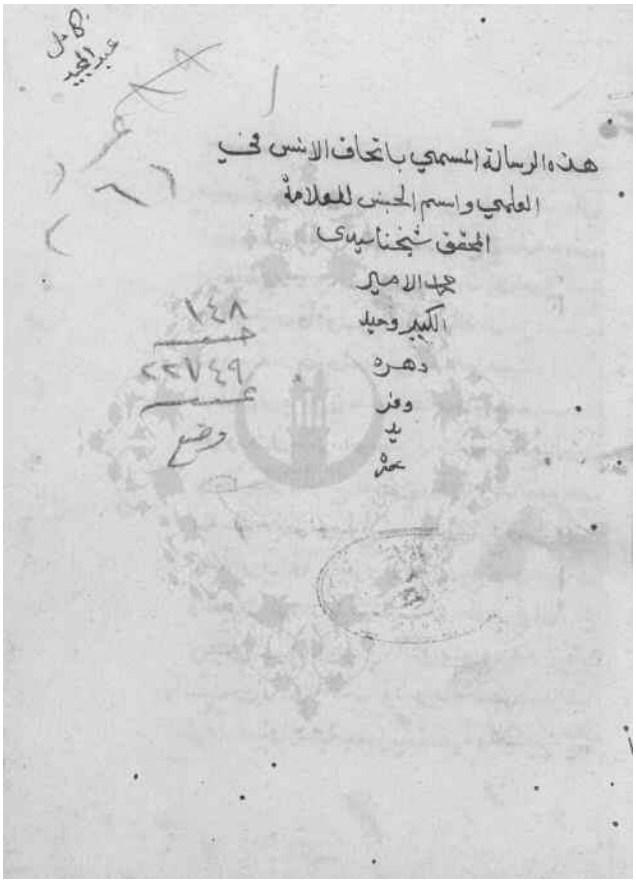

هذه الرسالة المسمي باتحاف الانس في
العلمي واسم الجنس للعلامة
المحقق شيخنا سيدي
محمد الامير
الكبير وحيد
دهره
وفر
يد
عصره

صفحة الغلاف من نسخة (ب)

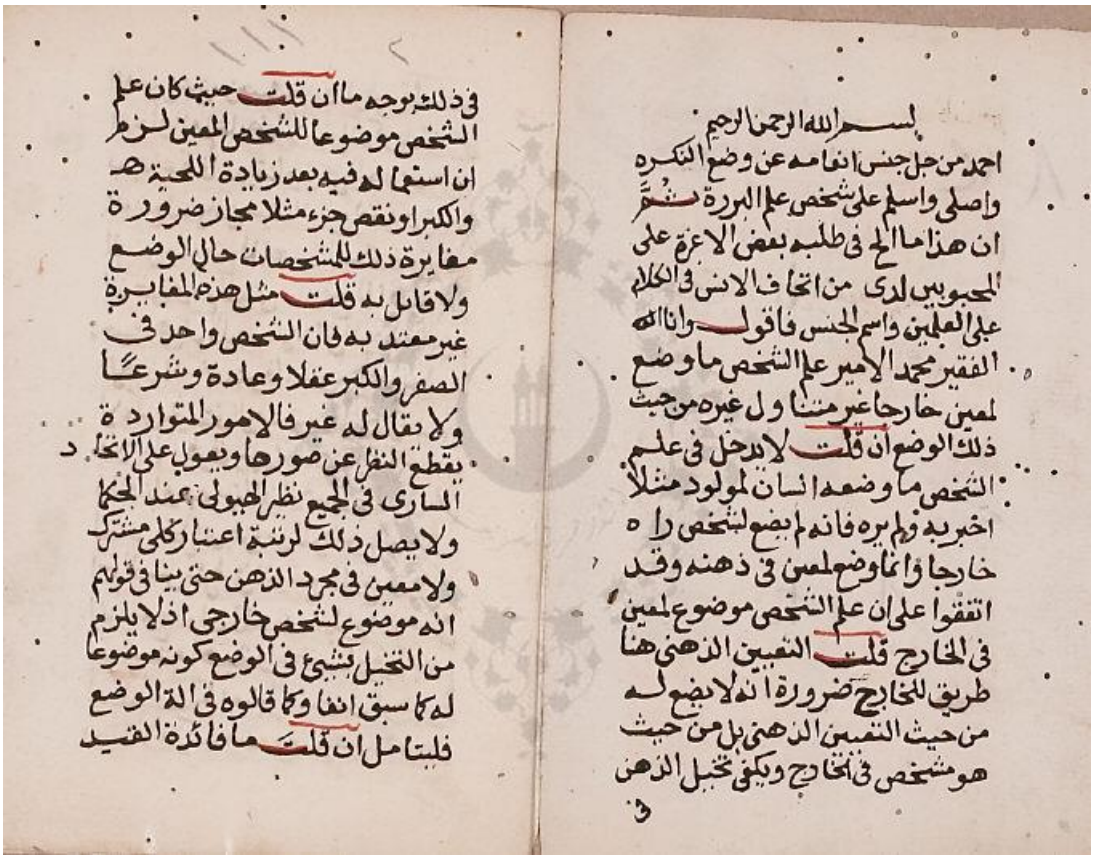

بسم الله الرحمن الرحيم
احمد من جل جنس انفامه عن وضع النكره
واصلي واسلم على شخص علم البررة ثم
ان هذا ما الح في طلبه بعض الاعزة على
المحبوبين لدى من اتحاف الانس في الكلام
على العلمين واسم الجنس فاقول وانا الله
الفقير محمد الامير علم الشخص ما وضع
لمعين خارجا غير متنا ول غيره من حيث
ذلك الوضع ان قلت لا يدخل في علم
الشخص ما وضعه انسان لمولود مثلا
اخبر به ولم يره فانه لم يضع لشخص راه
خارجا وانما وضع لمعين في ذهنه وقد
اتفقوا على ان علم الشخص موضوع لمعين
في الخارج قلت التعيين الذهني هنا
طريق للخارج ضرورة انه لا يضع له
من حيث التعيين الذهني بل من حيث
هو مشخص في الخارج ويكفي تخيل الذهن
في

في ذلك بوجه ما ان قلت حيث كان علم
الشخص موضوعا للشخص المعين لزم
ان استعمل له فيه بعد زيادة اللحية ه
والكبر او نقص جزء مثلا مجاز ضرورة
مغايرة ذلك للشخص حال الوضع
ولا قائل به قلت مثل هذه المغايرة
غير معتد به فان الشخص واحد في
الصغر والكبر عقلا وعادة وشرعا
ولا يقال له غير فالامور المتواردة
يقطع النظر عن صورها ويعول على الاتحاد
السارى في الجميع نظر الحيولى عند الحكما
ولا يضل ذلك لرتبة اعتبار كلى مشترك
ولا معين في مجرد الذهن حتى ينافي قولهم
انه موضوع لشخص خارجي اذ لا يلزم
من التخيل بشيء في الوضع كونه موضوعا
له كما سبق انفا وكما قالوه في الة الوضع
فليتامل ان قلت ما فائدة القيد

الورقة الأولى من نسخة (الأصل)

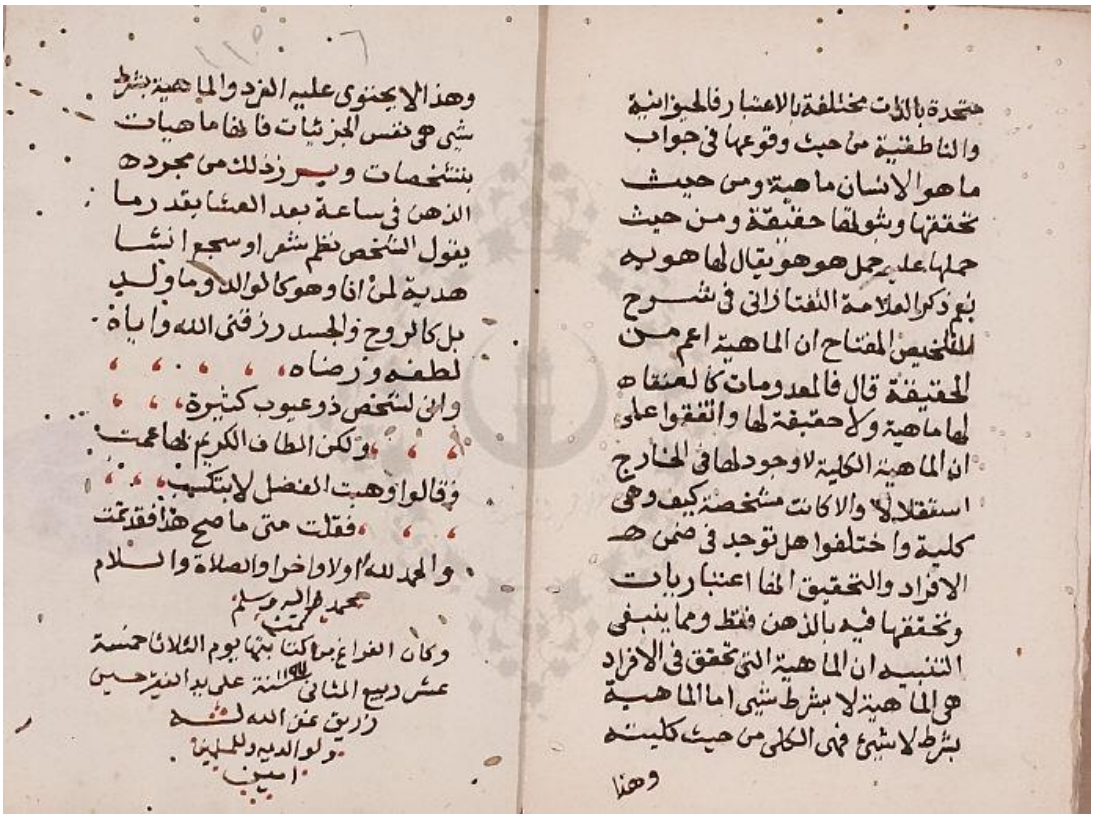

الورقة الأخيرة من نسخة (الأصل)

الورقة الأولى من نسخة (أ)

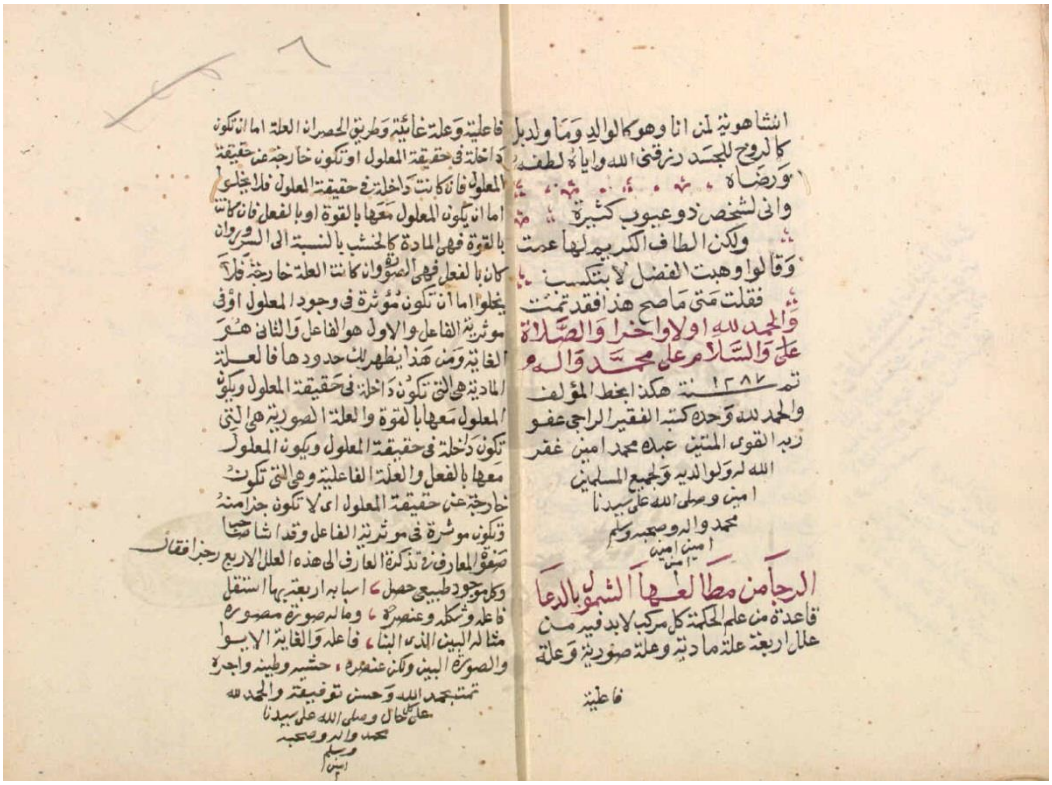

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

الورقة الأولى من نسخة (ب)

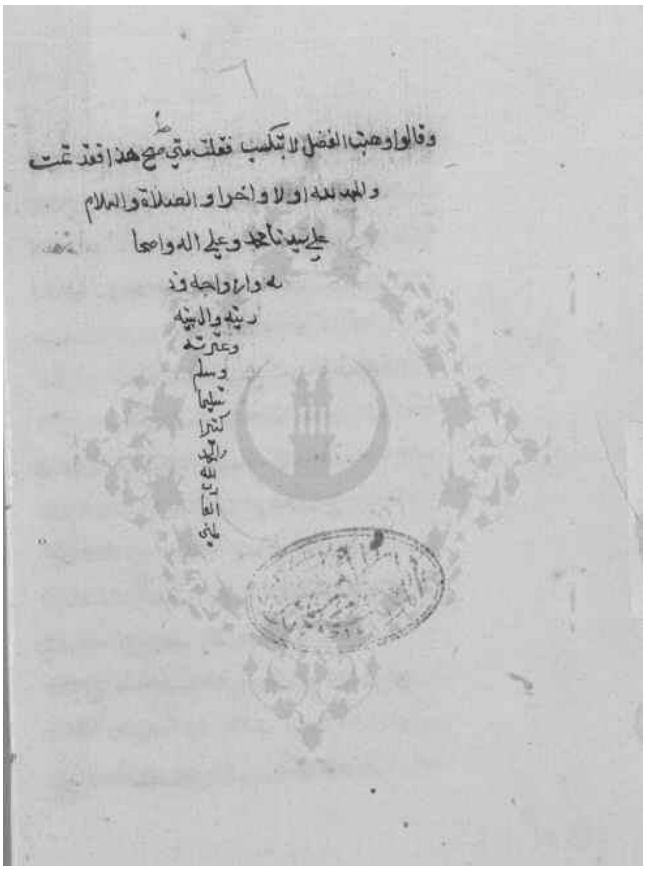

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

الفصل الثاني

رسالة

إتحاف الإنس في الكلام على العلمَينِ واسم الجنس

محققةً

أحمدُ من جلَّ جنسُ إنعامه عن وضْعِ النكرة، وأُصلّي وأُسلّم على شخصٍ علّم البَرَرة، ثُمّ إنَّ هذا ما ألحَّ في طلبه بعض الأعزّة عليَّ، المحبوبينَ لديَّ مِن إتحاف[١] الإنس في الكلام على العلمَينِ واسم الجنس[٢]، فأقول، وأنا الفقير محمد الأمير:

عَلَمُ الشخصِ: ما وُضِع لمعيَّنٍ[٣] خارجاً، غيرَ متناولٍ غَيرَه[٤] .

(١) في (أ): إتحاد.

(٢) في (ب): إتحاف الإنس في العَلميّة واسم الجنس.

(٣) في (أ): لمعنًى. والصحيح ما أثبته. ويُراد به: ما وُضِع لشيءٍ له وجودٌ ثابتٌ متعيّنٌ في الخارج.

(٤) في (ب): عن تناول غيره. والمقصود بقوله: ((غير متناول غيره)): أي لا يصدق على غيره.

مِن حيث ذلك الوضع[١].

إن قلتَ: لا يدخل في عَلم الشخص ما وضَعَه إنسانٌ لمولودٍ ـ مثلاً ـ أُخبِر به، ولم يره، فإنَّه لم يوضع[٢] لشخصٍ رآه خارجاً، وإنما وُضِع لمعيَّنٍ في ذهنه، وقد اتفقوا على أنَّ عَلم الشخص[٣] موضوعٌ لمعيَّنٍ في الخارج[٤].

قلتُ: التعيينُ الذهني هنا طريقٌ للخارج[٥]؛ ضرورةَ أنَّه لا يوضع[٦] له من حيث التعيين الذهني، بل من حيث هو مُشخّصٌ[٧] في الخارج، ويكفي تخيّلُ الذهن (٢/ و) في ذلك، ولو بوجهٍ ما.

إن قلتَ: حيثُ كان عَلم الشخص موضوعاً للشخص المعيَّن[٨]، لزمَ أنَّ استعماله فيه بعد زيادة اللحية، والكِبر، أو نقص جزءٍ ـ مثلاً ـ مجازٌ[٩].

---

(١) عُرف الوضع لغةً: جعل الشيء في حيّز، واصطلاحاً: تخصيص شيء بشيء، متى أُطلق الشيء الأول فُهم منه الثاني. ينظر: التعريفات: ٣٢٦.

وعُرّف بأنّه: ما يُلقّب به شيءٌ بعينه؛ ليُعرَفَ عن سائر أمته، مثل: (زيد) إذا سُمي به شخصٌ بعينه. ينظر: الأصول في النحو: ١١٣/٢، المفصل: ٢٣.

وعرفه السيوطي بأنّه: جعل اللفظ بأزاء المعنى أولاً. ينظر: معجم مقاليد العلوم: ١١٨.

كما عُرّف بأنّه: تعيين اللفظ بأزاء المعنى؛ ليدلَّ عليه بنفسه، أو بالقرينة. ينظر: وضع واستعارة: ١٠، رسالة في فن الوضع (مطبوعة ضمن ثلاث رسائل): ٣.

وقد حدّ المصنف هذا الموضوع بـ (معيَّن)؛ ليُخرج بذلك النكرات؛ لأنها ليست موضوعةً لمعيَّنٍ، وحدّ هذا المعيَّن بـ (خارج)؛ ليُخرج بذلك المعيَّن ذهنيّاً، وهو عَلم الجنس، وحدّه أيضاً بـ (غير متناولٍ غيره)؛ ليُخرج سائر المعارف، فالضمير صالحٌ لكلّ متكلم، ومخاطبٍ، وغائبٍ، لكنه ليس موضوعاً للاستعمال في معيَّنٍ خاصٍ بحيث لا يُستعمل في غيره، وكذلك اسم الإشارة، وغيرهما، على أن تكون هذه الأمور معتَبَرةً عند الوضع. ينظر: همع الهوامع: ٢٨١/١.

(٢) ما أثبته في (ب)، وفي (الأصل): لم يضع.

(٣) في (ب): علم شخص.

(٤) لأنّ الموضوع إذا كان معيَّناً في الخارج فهو عَلم شخصٍ، و إذا كان معيَّناً في الذهن من دون الخارج فإنّه عَلم جنسٍ. ينظر: همع الهوامع: ٢٨١/١، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٩٨/١.

(٥) في (ب): طريق الخارج.

(٦) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل)، و(ب): لا يضع.

(٧) في (ب): هو شخص.

(٨) في (ب): لشخص معيّن.

(٩) في (ب): مجاز مثلاً.

ضرورةَ مغايرة ذلك للمُشخّصات حال الوضع[١]، ولا قائلَ به.

قلتُ: مثل هذه المغايرة غير معتدٍّ به؛ فإنَّ الشخص واحدٌ في الصِغر، والكِبر، عقلاً، وعادةً، وشرعاً، ولا يُقال له غِيَر[٢]، فالأمور المتواردة يُقطَع النظر عن صورها، ويُعَوَّل على الإتحاد الساري في الجميع[٣]، نظير الهِيَوْلى[٤] عند الحكماء، ولا يصل ذلك لرتبة[٥] اعتبارٍ كلّيٍّ مشتركٍ، ولا مُعيَّنٍ في مجرد الذهن حتى يُنافي قولهم أنَّه موضوعٌ لشخصٍ خارجي؛ إذ لا يلزم من التّخَيّل بشيء في الوضع كونه موضوعاً له، كما سبق آنفاً، وكما قالوه في حالة[٦] الوضع، فليُتَأمّل.

إن قلتَ: ما فائدة القيد (٢/ ظ) الأخير[٧]، أعني: (مِن حيث ذلك الوضع)[٨]؟

---

(١) أي: اختلاف الشخص المعيَّن من حيث الشكل عما كان عليه حين شُخِّص وقت الوضع.

(٢) أي: متغيّراً، والغِيَرُ بزنة (عِنَب) الاسم من غَيَّرتُ الشيءَ فتغيَّر. ينظر: مختار الصحاح: ٢٠٣. وعبارة المؤلف تعني أنّه لا يكون غير الموضوع له وإن اختلفت أطواره؛ لاتحاد الذات. وبهذا المعنى عُلق على هذه العبارة في حاشية نسخة المخطوط (ب).

(٣) أي: ما يمثل الشخص من حيث جوهره؛ لأنَّ هذه الأمور المتوارَدة وإن كانت تمثل كلّيّة مع الشخص، إلّا أنَّها كلّيّةٌ عَرَضية، وهي لا تدخل في حقيقة جزئياته؛ وذلك بأن تكون جزءاً خارجاً عن جوهره. ينظر: التعريفات: ٢٣٩.

وجاء في (دستور العلماء) أنَّ العوارض شتى، لكنّ الشخص واحدٌ بالذات، وماهيّته واحدة، وهذه العوارض ليس شيءٌ منها جزء الماهيّة ولا عينها، بل كلها خارجة عنها، يتّصف بها الشخص عند عروضها. ينظر: دستور العلماء: ١٣٧/٣.

والدليل على أنّ هذه العوارض لا يُعتَدُّ بها أنَّ الشخص الموضوع له تطرأ عليه عوارض حتى وقت الوضع، كالحرارة، والبرودة، وغيرهما، ولو كانت هذه العوارض مما يُعتدُّ به لنُظر عند الوضع الى حال الشخص، فإن كان بارداً ـ مثلاً ـ وجب مراعاة هذه البرودة عند الوضع، وهذا يوجب عدم صلاحية اسمه كعلمٍ له في حال صار حاراً ـ مثلاً ـ، وإنما هذه الأمور صفات عارضة لماهيّته.

(٤) الهِيَوْلى: لفظ يوناني، ويعني: الأصل والمادة. ينظر: التعريفات: ٣٢١. وقيل: أصله: (هيأة أُولى)، والهيأة هنا بمعنى الجوهر. ينظر: دستور العلماء: ٣٣١/٣. ويطلقه علماء المنطق والحكمة على جوهر الشيء وحقيقته. ينظر: التعريفات: ٣٢١، التوقيف على مهمات التعاريف: ٢٥٩، الكليات: ٩٥٥.

(٥) في (أ): رتبة. وقوله: ((ذلك)) يعني به: المغايرة.

(٦) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل): الة، وفي (ب): رسالة.

(٧) الأخير: ساقطة من (أ).

(٨) هذا القيد هو الذي ذكره في التعريف السابق لعَلَم الشخص.

قلتُ: إدخال العَلَم عارض الاشتراك، كـ (زيدٍ) مسمًى به جماعة، فإنَّه يتناول كلَّ واحدٍ من حيث الوضع له، لا من حيث الوضع لغيره[١].

وعَلم الجنس: ما وُضِعَ للماهيّة[٢] المُستحضَرة في الذهن.

واسم الجنس: ما وُضِعَ للماهيّة من حيث هي[٣].

إن قلتَ: لا يتأتّى الوضع لشيءٍ إلّا إذا استُحضِر[٤]؛ فإنَّ الوضع للمجهول لا يمكن؛ فحينئذٍ الاستحضار لابُدّ منه فيهما[٥]، ولا يظهر فرقٌ بينهما[٦].

قلتُ: يجاب عن ذلك بأوجهٍ:

منها: أنَّ الاستحضار في عَلم الجنس شطرٌ، أي جزءٌ من الموضوع له[٧]، وفي اسم الجنس[٨] شرطٌ في الوضع، خارجٌ عن الموضوع له.

---

(١) يعني أنّ اسم (زيد) يطلق على مجموعة من الأشخاص يعرفون بهذا الاسم، لكن إطلاق لفظ (زيد) لا يدلُّ عليهم مجتمعين، وإنما يدلُّ على كلٍّ منهم على حِدة، أي إذا قلنا: (زيدٌ قادمٌ)، فلا يدلُّ على قدوم كل من سمي بهذا الاسم، وإنما على معيَّنٍ منهم قصدناه بذلك.

(٢) عرّف الجرجاني الماهيّة بقوله: ((الماهيّة تُطلق غالباً على الأمر المتعقّل، مثل: المتعقّل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، والأمر المتعقّل من حيث إنَّه مقولٌ في جواب: ما هو؟ يسمى: ماهيّة .....)). التعريفات: ٢٥٠. وذكر مؤلف (دستور العلماء) تعريف الحكماء لها بقوله: ((وهي في عُرفِ الحكماء بما به يُجاب عن السؤال بما هو؟ فعلى هذا تُطلق الماهيّة على الحقيقة الكلّيّة .....)). دستور العلماء: ١٣٦/٣.

(٣) قوله: ((المُستحضَرة في الذهن. واسم الجنس: ما وُضِعَ للماهيّة)) ساقط من (أ).

(٤) يعني بـ (استُحضِر): الاستحضار في الذهن. وهذا الكلام أورده على لسان من يعترض على عدم اشتراط استحضار الماهيّة في الذهن مع اسم الجنس.

(٥) في (الأصل): فيها، و ما أثبته في (أ)، و(ب)، وهو الصواب؛ لأنّ المقصود بهما: عَلم الجنس، واسم الجنس.

(٦) الفرق بينهما أنَّ عَلم الجنس يكون للماهيّة الحاضرة في الذهن، أما اسم الجنس فلا يُشترط فيه استحضار الذهن للماهيّة، وإلى هذا أشار السيوطي بقوله: ((..... ثُمّ التعيين إن كان خارجيّاً بأن كان الموضوع له معيَّناً في الخارج، كـ (زيد)، فهو عَلم الشخص، وإن كان ذهنيّاً بأن كان الموضوع له معيَّناً في الذهن، أي: ملاحَظ الوجود فيه، كـ (أُسامة) عَلم للسبع، أي: الماهيّة الحاضرة في الذهن، فهو عَلم الجنس، وأما اسم الجنس، فهو ما وُضِع للماهيّة من حيث هي، أي: من غير أن تُعيَّن في الخارج، أو الذهن، كـ (الأسد) اسم السبع، أي: لماهيّته)). همع الهوامع: ٢٨١/١. وينظر في مثل هذا: شرح التصريح: ١٣٨/١-١٣٩.

(٧) رجّح الصبّان أن يكون الاستحضار شرطاً في عَلم الجنس، وليس جزءاً منه. ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٩٨/١.

(٨) قوله: ((شطرٌ، أي جزءٌ من الموضوع له، وفي اسم الجنس)) ساقط من (ب).

إن[١] قلتَ: يلزم أنَّ معنى (أُسامة) ماهيّةٌ، واستحضارٌ، ولا صحة له.

قُلتُ: لم يُعتبَر[٢] الاستحضارُ جزءاً[٣] مستقلاً تتركب منه مع الماهيّة مجموع؛ بل (٣/ و) اعتُبِر صفةً للماهيّة، بمعنى أنَّ الوضع للماهيّة[٤] المستحضَرة من حيث استحضارها، فليُتَأمّل.

ومنها: أنَّ الاستحضار في عَلم الجنس حاصلٌ مقصود، وفي اسم الجنس حاصلٌ غير مقصود، فوزانُ عَلم الجنس وِزانُ (زيدٍ) في قولك: (هذا زيدٌ فأكرِمهُ)، ووِزانُ اسم الجنس وِزانُ (رجلٍ) في قولك[٥]: (هذا رجلٌ فأكرِمهُ)، فإنَّ تعيين[٦] المُشار إليه حاصلٌ معهما، لكنْ فَرقٌ بين الحاصلِ المُعتبَر، وبين[٧] الحاصلِ غير المُعتبَر.

إن قلتَ: ما الدليلُ على اعتبار هذه الأمور حالَ الوضع؟

قُلتُ: إن قلنا: الواضعُ غيرُ اللهِ تعالى، فلا يبعُد نقل هذه الاعتبارات عنه، وإن قلنا: هو الله تعالى[٨]، فيمكن أنَّه اطّلعَ عليها بوحي، أو إلهام[٩]، على أنَّ اعتبار الاستحضار في عَلم الجنس ـ على ما سبق ـ له علاماتٌ[١٠]، منها: منعُ دخول[١١] (أل) عليه، حيث (٣/ ظ) كان بذاته يفيد التعيين.

---

(١) في (ب): فإن.

(٢) في (أ)، و(ب): لم يعتبروا.

(٣) في (الأصل): جزؤ.

(٤) قوله: ((بمعنى أنَّ الوضع للماهيّة)) ساقط من (أ).

(٥) قوله: (((هذا زيدٌ فأكرمهُ)، ووِزانُ اسم الجنس وِزانُ (رجلٍ) في قولك)) ساقط من (أ).

(٦) في (ب): تعيّن.

(٧) (بين) ساقطة من (أ)، و(ب).

(٨) في مسألة واضع اللغة خلاف مشهور، فمن العلماء من ذهب إلى أنّها من وضع البشر، ومنهم من قال: إنّها توقيفية لا يُعلَم واضعها، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الله تعالى هو واضعها، وهذا الأخير هو مذهب أبي الحسن الأشعري، وجماعة. ينظر في ذلك: المطوّل على التلخيص: ٣٥، الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٤-٢٥. وإلى هذا الأخير مال ابن جني في البدء، ونقل ذلك عن شيخه أبي علي الفارسي. ينظر:الخصائص: ١/٣٣.
وجعلالصبّان القول بوضع اللغة من الله تعالى هو الأصح. ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/١٩٦. وإليه مال الخضري. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/١٢٠.

(٩) في (ب): وإلهام. والهاء في قوله: ((أنّه))، وضمير الفاعل في (اطّلع) يعودان على الواضع.

(١٠) ينظر في هذه العلامات: شرح التسهيل: ١/١١٤، أوضح المسالك: ١/١٣٢-١٣٣، شرح ابن عقيل: ١/١٢٨، همع الهوامع: ١/٢٨١. وزاد الشيخ خالد الأزهري، والأشموني علامة أخرى، وهي امتناع وصفه بالنكرة. ينظر: شرح التصريح: ١/١٣٨، شرح الأشموني (بحاشية الصبّان): ١/١٩٧.

(١١) في (أ): عدم دخول.

فهو غنيٌّ عنها[١]، بخلاف اسم الجنس فتدخل عليه، فيطرأ له ما هو أصلٌ في عَلم الجنس[٢] من التعيين[٣]، ومنعُه من الصرف[٤] لعلّةٍ غير العَلَمية[٥]، كتأنيث (أُسامة)، وجوازُ الابتداء به، ومجيءُ الحال منه بلا مُسوّغٍ، وبالجملة تجري عليه أحكام المعارف، بخلاف اسم الجنس المجرد من (أل) في ذلك كلّه.

ومن الأجوبة عن سؤال الفَرق بينهما، وهو ثالث الأجوبة: أنَّ الاستحضار المُشترَط[٦] في الوضع استحضارُ الواضع في ذهنه، والاستحضارُ المُعتبَرُ في عَلم الجنس مُمَيّزاً له عن اسم الجنس استحضارُ المتكلّمِ في ذهنه، والسامعِ، إن كان بمعنى[٧] العهد بينهما، والعِلم منهما[٨].

إن قُلتَ: قد يكون الواضع متكلّماً بعدُ، أو سامعاً، فيأتي الإشكال.

قُلتُ: فَرقٌ بين استحضارِه من حيث هو واضعٌ، واستحضارِه من حيث هو متكلمٌ، أو سامعٌ.

---

(١) قال سيبويه في ذلك: ((إذا قلتَ: (هذا أبو الحارث)، فأنت تريد: (الأسد)، أي هذا الذي سمعتَ باسمه، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً)). كتاب سيبويه: ٩٤/٢.

(٢) قوله: ((فيطرأ له ما هو أصلٌ في عَلم الجنس)) ساقط من (أ).

(٣) أي: إذا دخلت (أل) الجنسية على اسم الجنس، فإنَّه يدلّ على التعيين الذي يدلّ عليه عَلم الجنس، أي يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، فيتعيّن ويتقيّد بعد إطلاقه، أي يصير له حضور ذهني لدى السامع والمتكلم. ينظر: مغني اللبيب: ٧٣/١، شرح التصريح: ١٣٨/١.

(٤) في (أ): ومنعه الصرف.

(٥) يعني بذلك: لعلّةٍ أخرى مع علّة العَلَميّة، ولا يعني إخراج العَلَميّة من أسباب منع الصرف.

(٦) في (ب): المشروط.

(٧) في (أ): بمضي.

(٨) ذكر الصبّان فرقاً آخر بين عَلم الجنس، واسم الجنس، فقال: ((وكثيراً ما يخطر ببالي فرقٌ آخر بين عَلم الجنس واسمه قريبٌ من الفرق السابق (الفرق السابق هو نفس الفرق (ثالثاً) من كلام الأمير)، وهو أنَّ الحقيقة الذهنيّة لها جهتان: جهةٌ تَعيُّنِها ذهناً، وجهةُ صدقِها على كثيرين، فعَلم الجنس: هو ما وُضِع للحقيقة من حيث تَعيُّنِها ذهناً، بمعنى أنَّ تَعيُّنَها ذهناً هو المعتبَر الملحوظ في وضعه دون الصدق، فيكون الصدق حاصلاً غير مقصود في وضعه؛ ولهذا كان معرفة، واسم الجنس: ما وُضِع لها من حيث صدقها على كثيرين، بمعنى أنَّ الصدق هو المعتبَر الملحوظ في وضعه دون التعيّن، فيكون التعيّن حاصلاً غير مقصود في وضعه؛ ولهذا كان نكرةً عند تجرّده من (أل) والإضافة. وهو فرقٌ نفيس)). حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٩٩/١.

ومن هنا تعلمُ المُرادَ من احتمالاتٍ سبعةٍ[١]، هل المراد ذهن (٤/ و) الواضع، أو المتكلم، أو السامع، أو اثنين منهما أيّاً كانا، أو الثلاثة؟ فبالجملة عَلَمُ الجنس وُضِع ليدلَّ بذاته[٢] على معيَّنٍ[٣] عند النطق به، ولمّا رأى بعضهم صعوبة الفرق بين عَلَم الجنس، واسم الجنس، قال: لا فرق بينهما في المعنى، بل في مجرّد اللفظ[٤]، من حيث أنَّ عَلَم الجنس نقَلَ الثقاتُ[٥] إجراء أحكام المعارف اللفظية عليه، بخلاف اسم الجنس[٦]، وهذا مما نحن فيه أسري السماع[٧]، وإلى ذلك جنَحَ ابن مالك في ألفيته الخلاصة[٨]، حيث يقول:

وَوَضَعُوا لِبَعضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْكَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظَاً وَهْوَ عَمْ[٩]

إن قُلتَ: تحصّل أنَّ كُلّاً من عَلَم الجنس، واسم الجنس موضوعٌ للماهيّة، فيلزم أنَّ استعماله[١٠] في الفرد[١١] مجاز.

---

(١) هذه الاحتمالات هي: ١. واضع. ٢. متكلم. ٣. سامع. ٤. واضع ومتكلم. ٥. واضع وسامع. ٦. متكلم وسامع. ٧. واضع ومتكلم وسامع. وهذه الاحتمالات منطقيّة؛ لأنّ الذهن المقصود إذا كان ذهن الواضع فهو اسم جنس، وإذا كان أحد الاحتمالات الأخرى فلابدّ أن يكون مع احتمالٍ آخر أو احتمالين منطقيّاً، فيتأتّى بذلك أن يكون علم جنس، فإذا كان الواضع متكلماً فلابدّ من وجود سامع، وبذلك يكون الاستحضار في ذهن المتكلم والسامع، وإذا كان الواضع سامعاً فلابدّ من وجود متكلم، فيكون الاستحضار في ذهنيهما، وإذا كان الواضع متكلماً وسامعاً، فيكون الاستحضار في ذهنه باعتبار الثلاثة، وكل هذا مشروط بأن يكون اللفظ الموضوع معهوداً بين المتكلم والسامع.

(٢) قوله: ((بذاته)) ساقط من (أ).

(٣) ما أثبته في (ب)، وفي (الأصل): تعيّن، وفي (أ): معنى.

(٤) قال الخضري بعد حديثه عن الفرق بينهما: ((..... فالفرق بين اسم الجنس وعَلَمه حينئذٍ ظاهرٌ، وعلى كلٍّ فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى؛ إذ كلٌّ من (أُسامة)، و(أسد) صالحٌ لكلّ واحدٍ من الأفراد بلا فرق)). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١٢٢/١، وينظر: شرح التصريح:١٣٨/١. وردَّ العلماء على ذلك بأنّ اختلافهما في اللفظ دليلٌ على اختلافهما في المعنى، قال السيوطي: ((..... ولهذا ذهب بعضهم إلى أنّهما مترادفان، وأنَّ عَلَم الجنس نكرةٌ حقيقةً، وإطلاق المعرفة عليه مجاز، ورُدَّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ..... وذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما؛ إذ لو اتّحدا معنًى، لما افترقا لفظاً)). همع الهوامع: ٢٨١/١، وينظر: شرح الأشموني (بحاشية الصبّان): ١٩٨/١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١٢١/١.

(٥) ما أثبته في (أ)، و(ب)، وفي (الأصل): الثقاة. وهو خطأ.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٨/١.

(٧)أيأنَّ علم الجنس سماعي لا قياسي،وبه قال ابن مالك.ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ١١٦.

(٨) في (ب): ألفية الخلاصة.

(٩) ينظر الرجز في: ألفية ابن مالك (بتوشيح ابن بونا، المسمى: احمرار ابن بونا): ٣٧.

(١٠) الهاء في (استعماله) تعود على عَلَم الجنس.

(١١) في (ب): في المفرد.

قُلتُ: يجري فيه ما في استعمال اسم[١] الكلّي في جزئي[٢]، وقد نقل شيخنا البدر الحفنيّ[٣] في حواشي رسالة الوضع[٤] (٤/ ظ) خلافاً فيه[٥]، هل هو حقيقةٌ مطلقاً؟ أو أن لوحظ من حيث تحقق الكلّي في الجزئي[٦]؟ فإن لوحظ الجزئي من حيث خصوصه، فمجاز[٧].

---

(١) قوله: ((اسم)) ساقط من (ب).

(٢) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل): جزءي، وفي (ب): جزي.

(٣) في (ب): الحنفي. والصحيح ما أثبته. وهو الشيخ المحقق محمد بن سالم بن أحمد الشافعيّ، المصريّ، الشهير بالحفنيّ، ولد سنة (١١٠١هـ) في قرية (حَفنة) من قرى مصر قرب (بلبيس)، ودخل الأزهر، واشتغل بالعلم على يد علماء زمانه. له مؤلفات عديدة، منها: (حاشية على شرح الهمزيّة) لابن حجر، و (حاشية على شرح رسالة الوضع) للإيجي، و (حاشية على حاشية الحفيد على المختصر)، و (حاشية على شرح الرحبيّة) للشنشوري، وكان يحضر درسه أكثر من خمسمائة طالب، وتوفي سنة (١١٨١هـ). تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٨٩/١، الخطط الجديدة لمصر المعروف بـ (خطط مبارك): ٧٤/١، الأعلام: ١٣٤/٦-١٣٥.

(٤) رسالة الوضع: إحدى مؤلفات القاضي عضد الدين الإيجي، وهي رسالة في عِلم الوضع، عليها شروح وحواشي عديدة، منها: حواشٍ للشيخ محمد الحفني، وشرحٍ لأبي الليث السمرقندي، وحاشية للعصام الإسفراييني، وغيرها. و عضد الدين الإيجي هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، الملقب بعضد الدين الإيجي، نسبةً الى بلدة (إيج) من نواحي شيراز، وكان قاضياً، ولد سنة (٧٠٠هـ)، وله تصانيف عديدة، منها: (المواقف) في علم الكلام، و(العقائد العضديّة)، و(الرسالة العضديّة)، والتي تسمى: (رسالة الوضع) في علم الوضع، و(شرح مختصر المنتهى الأصولي) لابن الحاجب، و(الفوائد الغياثيّة) في المعاني، و(المدخل في علم المعاني والبيان والبديع)، و(أشرف التواريخ)، وغيرها، وتوفي سنة (٧٥٦هـ). تنظر ترجمته في: شرح مختصر المنتهى الأصولي: ٤/١، هدية العارفين: ٥٢٧/١، الأعلام: ٢٩٥/٣.

(٥) في (أ): لما فيه.

(٦) في (ب): الجزي.

(٧) الماهيّة عند الحكماء تطلق على الحقيقة الكلّيّة. ينظر: دستور العلماء: ١٣٦/٣. وبما أنَّ عَلم الجنس يدلُّ على الماهيّة، فهذا يعني أنَّه يدلُّ على حقيقة كلّيّة، وإذا كان كذلك، فكيف يطلق على الفرد أوالجزئي؟

وهنا ذكر المصنف أنَّ الخلاف الذي ذكره الحفني يدور حول كون ماهيّة عَلم الجنس حقيقة مطلقة، أو أنَّها حقيقة كلّيّة، فإذا كانت حقيقة مطلقة فعندها يكون استعماله في الفرد حقيقة، وإن كان حقيقة كلّيّة فإن استعماله في الفرد يكون مجازاً من جهة تحقق الحقيقة الكلّيّة في جزء يندرج تحتها، فمثلاً (أُسامة) حقيقة كلّيّة تدلُّ عل كل أسد، فإذا أطلقناها على أسدٍ معيّن، فإنَّ ذلك يكون مجازاً من جهة أنَّ هذه الحقيقة الكلّيّة المتمثلة بـ (أُسامة) تحققت في جزء منها وهو الأسد المعيَّن. وذهب السعد التفتازاني إلى أنَّ استعمال عَلم الجنس في المفرد يكون = = حقيقةً، إذ قال في حديثه عن المعرَّف بلام الحقيقة، وعَلم الجنس: ((فإن قُلتَ: المعرَّف بلام الحقيقة، وعَلم الجنس إذا أُطلقا على واحد كما في نحو: (ادخل السوق)، و(رأيتُ أُسامةَ مقبلاً)، أحقيقة هو، أم مجاز؟ قلتُ: بل حقيقة إذ لم يُستعمل إلّا فيما وُضِع له؛ لأنَّ معنى استعمال الكلمة في المعنى أن يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى، وقصد إرادته فيها، وأنت إذا أطلقت المعرّف، والعَلم المذكورَينِ على الواحد فإنما أردتَ به الحقيقة، ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة، فهو لم يُستعمل إلّا فيما وُضِع له)). المطوّل على التلخيص: ٨١.

إن قُلتَ: على أنَّه مجازٌ، ما علاقته؟

قُلتُ: الظاهرُ(١) علاقتُه(٢) الجزئية، فإنَّ الماهيّة جزءٌ من المُشخَّص. ونقل شيخنا العلّامة(٣) العدويّ(٤) عن شيخه سيدي محمد الصغير(٥) أنَّه استعارة، قال: لأنَّ الفرد مشابه لِما في الذهن، فليُتَأمّل.

وأما النكرة، فقيل: هي مساوية(٦) لاسم الجنس(٧)، وقيل: بينهما فرقٌ اعتباري، فـ (رجل) ـ مثلاً ـ إن اعتُبِر للماهيّة كان اسم جنسٍ، و إن اعتُبِر للفرد(٨) المُنْتَشِر(٩) كان نكرةً(١٠)، ومعنى انتشاره(١١): صدقه على كثيرين لا دفعةً، وهو معنى العموم البدلي المُعبَّر عنه بالإطلاق(١٢).وفيه

---

(١) ما أثبته في (ب)، وهي ساقطة من (الأصل) ، وفي (أ) استعمل مختصرها وهو: الظه.

(٢) قوله: ((علاقتُه)) ساقط من (أ)، و(ب).

(٣) قوله: ((العلّامة)) ساقط من (ب).

(٤) هو محمد بن عبادة بن بري العدويّ، المالكيّ (ت١١٩٣هـ)، جاور الأزهر سنة (١١٦٤هـ)، وتوفي بالقاهرة، له مصنفات عديدة، منها: (حاشية شرح الشذور) في النحو، و(حاشية شرح الهدهدي) في التوحيد، و(شرح الحِكم العطائية) في التصوف. تنظر ترجمته في: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٥٧/٢، هدية العارفين: ٣٤١/٦، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٤٢، الأعلام: ١٨٢/٦.

(٥) في (ب): عن شيخه الصغير. ولم أقف على ترجمته، فلم يذكره أحد ضمن شيوخ العدويّ فيما اطلّعتُ عليه من المصادر.

(٦) في (أ): فهي مساوية، وفي (ب): فقيل مساوية.

(٧) وهذا الرأي هو الراجح عند الصبّان، فقد قال: ((فالذي يختاره العقل، ويميل إليه أنَّ اسم الجنس كالنكرة موضوعٌ للفرد المنتشِر)). حاشية الصبّان: ١٩٨/١.وذكر الخضري أنَّ هذا هو مذهب الآمدي، وابن الحاجب، وكثير من النحاة، إذ قال: ((..... وعند الآمدي، وابن الحاجب أنّهما شيءٌ واحد، وهو ما وُضِع للفرد المنتشِر، وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة)). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١٢١/١-١٢٢.

(٨) في (ب): وإن اعتُبر الفرد.

(٩) في (أ): المشتر، وفي (ب): المشترك.

(١٠) ذكره الصبّان على أنَّه للبعض، وأنَّهم منعوا أن يكون اسم الجنس قسيماً للنكرة؛ معللين أنَّ ذلك ينافي حصر الجمهور الاسمَ في المعرفة والنكرة. ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٩٨/١. وكان الخضري ممن ذهب إلى الفرق بينهما. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١٢١/١.

(١١) في (ب): انشاره.

(١٢) في حواشي النسخة (ب) هناك تعليق يفسر هذه العبارة، وهو: ((قوله: (دفعة)، أي أنَّه لا يتناول جميع أفراده مرةً واحدةً في الاستعمال، بل لا يُستعمل إلّا بالبدل غالباً في كل فرد على حِدته بحسب ما يُقصد منه من إفراد، وتثنية، وجمع، كهذا رجلٌ، وهذان رجلان، وهؤلاء رجالٌ)).

كلّيّةٌ لا تخفى في جزئيّته[١]، يتضح بها التشبيه[٢] والإدراج في المشبّه به[٣]، في نحو: (رأيتُ أسداً في الحمّام)، وقد سمعتُ بعض المدرّسِينَ في الأزهر[٤] في ختم (٥/ و) كتابٍ، بحضور[٥] جمعٍ من أهل العلم يتوقفُ في ذلك، ويقول: ((هو ظاهرٌ[٦] إن قلنا: هو موضوعٌ للماهيّة، لا إن قلنا: إنَّه موضوعٌ للفرد؛ لأنَّه جزئي[٧]))، وما درى أنَّ ذاك الامتناع في الجزئي المُشخَّص كالعَلَم، ثُمّ العمومُ البدلي غالبٌ على النكرة في الإثبات، وقد تَعمُّ فيه[٨] شموليّاً، نحو: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾[٩]، وفي النفي تَعمُّشموليّاً[١٠].

إن قُلتَ: هل النكرة مشتركةٌ بين العمومَينِ[١١]، أو مجازٌ في أحدهما، حقيقةٌ في الآخر؟

---

(١) في (أ): جزئية، وفي (ب): جزيته.
(٢) ما أثبته في (أ)، و(ب)، وفي (الأصل): به الشبيه.
(٣) قوله: ((في المشبه به)) ساقط من (الأصل)، و ما أثبته في (أ)، و(ب).
(٤) في (أ): بالأزهر.
(٥) قوله: ((بحضور)) ساقط من (ب).
(٦) في (أ) استعمل مختصراً لـ (ظاهر)، وهو: ظه.
(٧) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل): جزءي، وفي (ب): جزي.
(٨) فيه: ساقطة من (ب).
(٩) التكوير: ١٤.
(١٠) قوله: ((وفي النفي تَعمُّ شموليّاً)) ساقط من (ب).

ويراد بالعموم البدلي: الإطلاق ـ كما ذكره المؤلف سابقاً ـ، أي صدقه على كثيرين من غير أن يتناول جميع أفراده مرةً واحدةً في الاستعمال، وإنما في كل فرد. وخلاصة كلامه أنَّ العموم البدلي في الإثبات يغلب على النكرة، فـ (رجل) ـ مثلاً ـ إذا كان نكرةً، فإنَّه يدلّ على الفرد المنتشِر، فإذا قلنا في الإثبات: (جاء رجلٌ)، فنحن لا نقصد شمول جميع الأفراد الذين تصدق عليهم كلمة (رجل)، وإنما قصدنا العموم البدلي، أي فرداً مقصوداً منهم، ولكن أحياناً يكون العموم فيها شمولياً، أي استغراق جميع الأفراد، كالآية التي مثّل بها، وهي: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾، فإنّه يشمل جميع النفوس ـ وإن كان المؤلف قد اعترض على ذلك فيما سيأتي من كلامه، وذكر أنَّه مجاز ـ أما في النفي، فإنَّ النفي يشمل جميع الأفراد، فقولنا: (ما جلسَ رجلٌ عندنا) يعمُّ جميع أفراد الرجال ويشملهم. يقول التفتازاني في ذلك: ((والنكرة في الإيجاب ظاهرةٌ في عدم الاستغراق، وقد يُستعمل فيه مجازاً كثيراً في المبتدأ، نحو: (تمرةٌ خيرٌ من جرادة)، وقليلاً في غيره، نحو: (علمتُ نفسٌ ما قدّمتْ) ..... وأما إذا كانت النكرة مع (مِن) ظاهرةً نحو: (ما جاءني من رجلٍ)، أو مقدرة، نحو: (لا رجلَ في الدار)، فهو نصٌ في الاستغراق)). المطوّل على التلخيص: ٨٤.

(١١) في (أ): العموميين. والمراد بالعمومَينِ: العموم البدلي، والعموم الشمولي.

قُلتُ: حقيقتها الفرد المبهم كما سبق، لم تخرج عنه. وظاهرٌ[١] أنَّ نفي الفرد المبهم[٢] إنّما يكون بنفي الجميع، نظير ما قيل في: ﴿ ..... وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[٣]، ومن هنا جاء[٤] العموم الشمولي[٥]. وأما الإثباتُ لفردٍ، فلا يستدعي الإثباتَ للجميع، فيظهرُ أنَّ نحو[٦]: (عَلِمتْ نفسٌ) مجازٌ[٧] من قبيل استعمال الخاص في العام[٨]، أو الجزء في الكل[٩]، فليُتَأمّل[١٠].

خاتمة[١١]:

خير حسنى: الماهيّة، والحقيقة، والهويّة (٥/ ظ) متّحدةٌ بالذات[١٢]، مختلفةٌ بالاعتبار، فالحيوانيّة، والناطقيّة من حيث وقوعها في جواب: ما هو الإنسان[١٣]؟: ماهيّةٌ، ومن حيث تحققها، وثبوتها: حقيقةٌ، ومن حيث حملها عليه حملُ هوَ هوَ، يقال لها: هويّة[١٤]. نَعَمْ ذكر العلّامة التفتازاني[١٥] في (شرح تلخيص المفتاح) أنَّ الماهيّة أعَمُّ من الحقيقة، قال[١]: ((فالمعدوماتُ كالعنقاء، لها ماهيّةٌ، ولا حقيقة لها))[٢].

---

(١) في (أ) استعمل مختصراً لـ (ظاهر)، وهو: ظه.

(٢) في (أ): أنَّ نفي المفرد المبهم، وفي (ب): أنَّ الفرد المبهم.

(٣) الإنسان: ٢٤.

(٤) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل)، و(ب): جا.

(٥) بيّنا معنى العموم الشمولي مع النفي في هامش (١٢) في الصفحة: ٣٠ السابقة.

(٦) نحو: ساقطة من (أ).

(٧) مجاز: ساقطة من (ب).

(٨) استعمال: ساقطة من (الأصل)، و(أ)، و ما أثبته في (ب).

(٩) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل): أو الجزؤ في الكل، وفي (ب): أو الجزي في الكلي.

(١٠) يتضح من ذلك أنَّ العموم البدلي للنكرة في الإثبات يكون حقيقةً، والعموم الشمولي في النفي يكون حقيقةً أيضاً، أما العموم الشمولي في الإثبات فهو مجاز، إذ حقه أن يكون عموماً بدليّاً، على ما بيّناه في هامش (١٢) في الصفحة: ٣٠ السابقة.

(١١) الخاتمة للمصنف، وقد ذُكرت في جميع نسخ المخطوط.

(١٢) في (ب): باالذات. وهكذا كُتبت في هذه النسخة كل كلمة اتصل حرف مفرد من حروف المعاني فيها بهمزة (أل)، فكذلك كُتبت الكلمات: باالاعتبار، فاالحيوانية، ..... إلخ.

(١٣) الإنسان: ساقطة من (أ).

(١٤) ذكر الجرجاني أنَّ الماهيّة تُطلق ـ غالباً ـ على الأمر المُتعقّل، مثل المُتعقّل من الإنسان، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، وهذا الأمر إذا اعتُبِر مقولاً في جواب: ما هو؟ فيسمى: ماهيّة، و إذا اعتُبِر من حيث ثبوته في الخارج، فيسمى: حقيقة، و إذا اعتُبِر من حيث امتيازه عن غيره، فيسمى: هويّة. ينظر: التعريفات: ١٥٠.

(١٥) هو العلّامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ولد سنة (٧١٢هـ)، وكان عالماً بالنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والأصلَين، والمنطق، وغيرها، له مصنفات كثيرة، منها: (شرح الشمسية) في

واتفقوا على أنَّ الماهيّة الكلّيّة[٣] لا وجود لها في الخارج استقلالاً، وإلّا كانت مُشخَّصةً[٤]، كيف وهي كلّيّة، واختلفوا: هل توجد في ضمن الأفراد؟ والتحقيقُ أنَّها اعتباراتٌ، وتحققها[٥] فيه بالذهن فقط.

ومما ينبغي التنبيه له[٦] أنَّ الماهيّة التي تتحقق[٧] في الأفراد هي الماهيّة لا بشرط شيء[٨]،

أما الماهيّة[٩] بشرط لا شيء، فهي الكلّي[١] من حيث كلّيّته، (٦/ و) وهذا لا يحتوي عليه الفرد[٢]، والماهيّة بشرط شيء[٣] هي نفس الجزئيات[٤]، فإنَّها ماهيّاتٌ بتَشخّصات[٥].

المنطق، و(شرح التصريف العزّي) في الصرف، و(الإرشاد في النحو)، و(المقاصد في أصول الدين) وشرحها، و(التلويح على التفتيح) في أصول فقه الحنفيّة، و(حاشية شرح المختصر) لعضد الدين الإيجي، وحاشية على الكشاف، وغيرها، وتوفي سنة (٧٩٢هـ). تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ١١٢/٦، بغية الوعاة: ٢٨٥/٢.

(١) قال: ساقطة من (ب).

(٢) لم أجد النص في (المطوّل على التلخيص)، ولا في (شرح المختصر على تلخيص المفتاح)، بل وجدتُ عند التفتازاني خلاف ما ذكره المؤلف، إذ ذكر في المطوّل على التلخيص (العنقاء)، في مثال: (ما العنقاء؟)، مبيّناً أنَّ (ما) هنا يُطلب بها شرح الاسم، ثُمّ أخذ يتحدث عن الماهيّة، والحقيقة، والهويّة، إذ قال: ((..... فالمعدوم لا ماهيّة له ولا حقيقة؛ لأنَّ الماهيّة: ما به يكون الشيء هوَ هوَ، والمعدوم لا هويّة له)). المطوّل على التلخيص: ٢٣٢. وفي شرح المختصر تحدث في نفس الموضع الذي تحدث به في المطوّل على التلخيص، فقال: ((..... إذ لا حقيقة للمعدوم، ولا ماهيّة له)). شرح المختصر على تلخيص المفتاح:٢٠٩/١.

(٣) وتسمى: (ماهيّة مجرّدة)، وسيأتي المؤلف على ذكرها، وهذه الماهيّة لم توجد قط، حتى نفى قسم من العلماء وجودها الذهني، وأثبته آخرون. ينظر: دستور العلماء: ١٣٧/٣.

(٤) في (أ): متشخصة.

(٥) في (ب): وتحقيقها.

(٦) له: ساقطة من (الأصل)، و ما أثبته في (أ)، و(ب).

(٧) ما أثبته في (أ)، و(ب)، وفي (الأصل): التي تحقق.

(٨) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل)، و(ب): شي. وهذا النوع من الماهيّة يسمى أيضاً: (ماهيّة مطلقة)، وهي في نفسها لا موجودة، ولا معدومة، ولا كلّيّة، ولا جزئيّة، وكذا سائر العوارض، فليس شيءٌ منها جزءها، ولا عينها، بل كلها خارجة عنها، يُتّصَف بها عند عروضها، فمفهوم الإنسان ـ مثلاً ـ في نفسه لا كلّي، وإلّا لَما حُمل على شخصٍ اسمه: (زيد)، ولا جزئي، وإلّا لَما حُمل على أشخاصٍ كثيرين، لكنه صالحٌ لكل عارضٍ، يتّصف به عند عروضه، فبعروض التشخّص يكون جزئيّاً، وبعروض عدمه يكون كلّيّاً، وهكذا. ينظر: دستور العلماء: ١٣٧/٣.

(٩) الماهيّة: ساقطة من (ب).

وبرزَ ذلك من مجرد الذهن في ساعةٍ بعد العِشَاءِ، بقَدَر ما يقول الشخص نَظْمَ شعرٍ، أو سَجْعَ إنشاءٍ، هديّةً[٦] لِمن أنا وهوَ كالوالدِ وما وَلَدَ، بل كالروح والجسد، رزقني الله وإيّاه لطفه، ورضاه.

وإنّي لَشخصٌ ذو عيـوبٍ كثيرةٍ ولـكنَّ أَلطافَ الكريمِ بـها[٧] عَمَّتْ
وقالوا وُهِبتَ الفضلَ لا بتَكَسّبٍ فقلتُ متى مـا صَــحَّ هذا فقد تَمَّتْ

والحمدُ لله أولاً وآخراً، والصلاةُ والسلامُ على[٨] محمدٍ، وآله، وسلّم[٩].

جاء في ختام نسخة (الأصل):

تمّتْ وكان الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء[١٠]، خمسة عشر ربيع الثاني، سنة (١١٩٧) على يد الفقير حسين زريق، غفر الله له، ولوالديه، وللمسلمين، آمين.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

---

(١) في (أ): الكلية.

(٢) وهذه الماهيّة هي التي تسمى: (ماهيّة مجرّدة)، وقد مرّ الحديث عنها في هامش (٤) من الصفحة: ٣٢ السابقة.

(٣) ما أثبته في (أ)، وفي (الأصل)، و(ب): شي.

(٤)في (ب): الجزيّات.

(٥) وتسمى: (ماهيّة مخلوطة)، وهي تمتاز بالوجود، إذ تكون بشرط وجود العوارض. ينظر: دستور العلماء: ١٣٧/٣.

(٦) في (أ): بقدر ما يقول الشخص نظم أو شعر أو أنشا هوية.

(٧) في (أ): لها.

(٨) على: ساقطة من (الأصل).

(٩) في (أ): والصلاةُ على والسلامُ على محمدٍ، وآله. وفي (ب): والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله، وأصحابه، وأزواجه، وذريّته، وآل بيته، وعترته، وسلّم تسليماً كثيراً، والحمد لله ربِّ العالمين.

(١٠) كُتبت في (الأصل): الثلاثا.

٢. الأعلام: خير الدين الزركلي (ت١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
٣. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. احمد سليم الحمصي، ود. محمد احمد قاسم، مطبعة جروس برس، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
٤. ألفية ابن مالك (طُبعت مع توشيح ابن بونا، المسمى: احمرار ابن بونا): ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، صححه وراجع مادته:العلّامة أبّاه بن محمد عالي الشنقيطي، جمع وإعداد ونشر محمد محفوظ بن أحمد، نواكشوط، موريتانيا، ط١٤٢٤،١هـ/٢٠٠٣م.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت،ط ٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٦. إيضاح المكنون في الذيل علىكشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا،لبنان، د.ت.
٨. التعريفات: الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٩. التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المنَاوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ)، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١١. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبّان(ت١٢٠٦هـ)، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
١٢. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق البيطار (ت١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٦٤م.
١٣. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)،تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت،د.ت.

١٤. الخطط الجديدة لمصر، القاهرة، ومدنها، وبلادها القديمة والشهيرة، المعروف بـ (خطط مبارك): علي باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط ١، ١٣٥٥هـ.
١٥. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر آباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
١٦. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرّب عباراتهالفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٧. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
١٨. رسالة في فن الوضع (مطبوعة ضمن ثلاث رسائل): عبد العزيز سالم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ط ٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة،مصر،نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر ط١٤،١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٢٠. شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك، والمسمى: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ)، طُبع مع حاشية الصبّان.
٢١. شرح التسهيل: ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السّيّد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٢. شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢٣. شرح المختصر على تلخيص المفتاح: العلّامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، مصر، ١٣٥٦هـ.

٢٤. شرح مختصر المنتهى الأصولي: القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٢٥. عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن الجبرتي (ت١٢٣٧هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٢٦. علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة: د. عبد الرزاق أحمد الحربي، ديوان الوقف السنّي/ مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٢٧. فهرس الخزانة التيمورية، القاهرة، ١٩٤٨م.
٢٨. كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، د.ت.
٢٩. الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش،ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٣٠. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر: سليمان رصد الحنفي الزياتي (ت١٣٤٧هـ)، مطبعة الهندية، القاهرة، ١٣٢٠هـ.
٣١. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ)،تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط جديدة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٣٢. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (وهو مختصر معجم البلدان): صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق وتعليق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت.
٣٣. المطوّل على تلخيص المعاني: العلّامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي، ١٣١٠هـ.
٣٤. معجم البلدان: ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، دار صادر،بيروت، ١٩٥٦م.
٣٥. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٩م.
٣٦. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس، مصر، ١٩٢٨م.
٣٧. معجم مقاليد العلوم: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤ م.

٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
٣٩. المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
٤٠. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي(ت١٣٣٩هـ)، المطبعة البهية، استانبول، ١٩٥٥م، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
٤١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
٤٢. وضع واستعارة: ملّا أبو بكر ميرزا روستمي، دار الكتب رهرو للطباعة والنشر والتوزيع، ايوان، بمهاباد، د.ت.